مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة **٧٦٤٩**

الخميس، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد تشو تشونغشينغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/169)

1607451 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/169)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسيد أولوف سكوغ، رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للسويد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/169، التي تتضمن التقرير المرحلي الحادي والثلاثين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): في هذا الوقت من العام الماضي، أيد مجلس الأمن الوطني في ليبريا، الخطة التي وضعتها حكومة ليبريا للعملية الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد مثل هذا البداية لتعهد تاريخي - تقوده حكومة ليبريا - بتحمل المسؤولية كاملة عن تحقيق الأمن بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وفقا للموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن.

وحيث إنه لم يعد يفصلنا عن ذلك الموعد سوى قد تبقى أقل من أربعة أشهر، فقد كثفت حكومة ليبريا جهودها من أجل تنفيذ هذه الخطة. ففي الشهر الماضي، قامت الحكومة - مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين - بإجراء عملية تقييم لتقييم التقدم المحرز وتحديد أولويات الأنشطة في إطار الخطة، وذلك لكفالة بلوغ الأهداف الأكثر أهمية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وتثق الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بأنه يمكن تحقيق الأهداف ذات الأولوية في الخطة من خلال الالتزام السياسي المستمر. ومع ذلك، من الضروري أن تبذل السلطتان التنفيذية والتشريعية مزيدا من الجهود المتضافرة لكفالة سن التشريعات الحاسمة المتصلة بقطاع الأمن وتنفيذها. وفي كانون الثاني/يناير، بعد حالات تأخير استمرت لفترات طويلة، أقر مجلس الشيوخ مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، الذي لا يزال الآن معروضا على مجلس النواب. وهناك تشريعات هامة أخرى، مثل القوانين الخاصة بالشرطة ودائرة الهجرة، لا تزال معلقة لدى مجلس الشيوخ، ولم تقدم بعد إلى مجلس النواب.

ولم يكن تنفيذ الخطة متوازنا، حيث تأخر عدد من الأنشطة عن الجدول الزمني. وبالإضافة إلى حالات التأخير في إقرار التشريعات، فإن الصعوبات المصادفة

لصرف التمويل المقدم من الحكومة اللازم لعملية نقل المسؤوليات الأمنية كانت عائقا كبيرا. وفيما يخص الأولويات المتنافسة للإنفاق الحكومي وتدهور التوقعات الاقتصادية في الآونة الأخيرة، فقد أجبرت الحكومة على الإعلان عن تدابير التقشف وخفض توقعات الميزانية الوطنية. وفي حين أننا نفهم أنه من غير المحتمل أن تؤثر هذه التوقعات المنقحة على الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة فيما يتعلق بنقل

المسؤوليات الأمنية، لا تزال هناك فجوات رئيسية في تمويل مهام نقل المسؤوليات الأمنية، مثل تفتيش الأسلحة أو التدريب، وتوفير المعدات لخدمة المطافىء الوطنية الليبرية، الأمر الذي سيتطلب دعما خارجيا. وأناشد الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف تقديم الدعم لعملية نقل المسؤوليات الأمنية، ولا سيما تلك الأنشطة التي تعزز اطمئنان عامة الناس لموظفي قطاع الأمن وثقتهم فيهم. ويمكن أن يؤدي التقاعس عن ذلك إلى نقل هش للمسؤوليات الأمنية، الأمر الذي يمكن أن يقوض المكاسب العديدة التي تحققت حتى الآن في مجال توطيد دعائم السلام في البلد.

وفي غضون ذلك، استمرت البعثة في تسليم المسؤوليات الأمنية إلى وكالات الأمن الوطنية، مثل الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل، بما في ذلك توفير الأمن في سجن مونروفيا المركزي، والقصر الوطني للعدالة في زويدرو، وفي واحد من مطاري البلد. ولا تزال البعثة تعمل مع الوكالات الأمنية الليبرية للمضي قدما في إنشاء هياكل مؤسسية وأطر قانونية لقطاعي العدالة والأمن، فضلا عن إنشاء آليات المساءلة. ويشمل هذا تقديم التدريب والتوجيه للإدارة العليا، والمساعدة في صياغة السياسات والتشريعات اللازمة وإجراءات التشغيل الموحدة، ودعم مواصلة تحقيق اللامركزية في خدمات الأمن على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات، وإنشاء مجالس أمن للمقاطعات والمناطق.

وبالتزامن مع ذلك، استمرت البعثة في تنفيذ خطة الخفض التدريجي والتخفيضات المأذون بها في الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وفقا للقرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥). وبعد انتهاء عملية نقل المسؤوليات الأمنية، ستتركز القوة المتبقية للبعثة ووحدات الشرطة المشكلة في مونروفيا وما حولها، وكذلك في غبارنغا وزويدرو. وستحتفظ البعثة بعناصر تمكين بالغة الأهمية للتأكد من التنقل والانتشار السريع في دعم الوكالات الأمنية الليبرية ولحماية المدنيين في حال تدهور الحالة الأمنية التي يمكن أن تهدد بحدوث انتكاسة استراتيجية. ومع خفض العنصر العسكري، سيتم نشر المراقبين العسكريين البالغ عددهم ٥٠ مراقبا في مكاتب البعثة الخمسة في غبارنغا، وغرينفيل، وهاربر، وفوينجاما، وزويدرو، وستعمل عن كثب مع الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وعنصر الدعم الميداني لأداء مهامهم.

كما واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا توطيد عمليات النشر وتبسيط أنشطتها بما يتسق مع المهام الصادر بها تكليف. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه، ستكون البعثة قد قامت بدمج مكاتبها القطرية البالغ عددها ١٣ مكتبا في خمسة مكاتب إقليمية. وكجزء من عملية الدمج، فقد اقترحنا إجراء تخفيض لأكثر من ٣٠ في المائة في ملاك الموظفين المدنيين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لدورة الميزانية للفترة ٢٠١٦- ٢٠١٧. وقد اقترن إغلاق المكاتب الميدانية بحملة إعلامية استباقية، بما في ذلك عقد لقاءات مفتوحة بين كبار المسؤولين الحكوميين والمجتمعات المحلية. وقد حضرت شخصيا معظم هذه اللقاءات لشرح أهداف عملية نقل المسؤوليات الأمنية، والتأكيد على أهمية تحمل الجهات الفاعلة الأمنية الليبرية المسؤولية الكاملة، وتذكير المجتمعات المحلية بدورها في صون السلم والأمن الدوليين، والتأكيد لهم على استمرار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

وبينما سنواصل نقل هذه الرسائل، هناك شعور متزايد بالقلق والخوف بين الليبريين بوجه عام حول تخفيض حجم البعثة واحتمال مغادرتها في نهاية المطاف. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد حثت الرئيسة جونسون-سيرليف الأمين العام – في رسالة مشتركة مع الرئيس واتارا رئيس كوت ديفوار- أن يطلب من مجلس الأمن الإبقاء على قوة الرد السريع وقوات الأمم المتحدة في كلا البلدين إلى ما بعد الانتخابات في ليبريا. وقد عززت الأحداث التي وقعت في ١٣ آذار/مارس في كوت

ديفوار تصور الليبريين بعدم كفاية القدرات المحلية لمواجهة التهديدات الأمنية في ليبريا. وهناك ثلاثة أحزاب سياسية معارضة والعديد من منظمات المجتمع المدني، تحت رعاية لجنة العمل المشتركة، دعت إلى تأجيل الانتخابات إلى ما بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وصيغ هذا الطلب بشكل رسمي في مذكرة موجهة إلى المجلس، تسلمتها في ١١ آذار/مارس.

وتستمر الشواغل بشأن بطء وتيرة الإصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية التي لا غنى عنها لتعزيز المصالحة والحفاظ عليها. وفيما يتعلق بتعزيز الالتزام السياسي من جميع المؤسسات الليبرية والمجتمع المدني بإجراء إصلاح دستوري، وتحقيق اللامركزية، والإصلاح الزراعي، والحكم الرشيد فهو أمر حيوي من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتراعات الماضي والتراعات المحتملة في المستقبل، ولوضع اتفاق جديد بين الحكومة الشعب بهدف تحقيقه. ويعد الافتقار إلى العمل بشأن مختلف التشريعات الأساسية من الأسباب الرئيسية لبطء وتيرة التقدم في عملية نقل المسؤوليات الأمنية. وبالإضافة إلى مشاريع القوانين التي ذكرت بالفعل، هناك تشريعات أساسية أخرى في انتظار سن قوانين، وتشمل قانون حقوق الأراضي، وقانون إنشاء هيئة الأراضي، وقانون الحكم المحلي، ومشروع قانون المساواة بين الجنسين، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات، وقانون جرائم الفساد، وقانون العنف المترلي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد أعضاء المجلس الدعوة إلى التعجيل باعتماد جميع مشاريع القوانين هذه.

ومع استمرار تخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة، يصبح من المهم للغاية الاستثمار في بناء القدرات وتعزيز سيادة القانون وقطاعات العدالة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يكثف النظام القضائي الليبري، بدعم من بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الجهود من أجل تحسين تقديم الخدمات وكفالة تمكين السكان والمجتمعات المحلية من تسوية التراعات وضمان حماية مصالحهم. وتشمل بعض الأولويات الإضافية ضرورة خفض المستوى المرتفع لحالات الحبس الاحتياطي وتعزيز العدالة فيما يتعلق بالأطفال والعنف الجنسي والجنساني وتحسين الأوضاع في السجون، وأخيراً وليس آخرا، تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.

إن استتباب أمن واستقرار ليبريا على المدى البعيد يتطلب أيضا التركيز المستمر على تحسين أوجه التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون عبر الحدود مع كوت ديفوار. وقد عزز البلدان الإجراءات الأمنية على طول الحدود عقب الاشتباكات المميتة ذات الصلة بأنشطة الزراعة غير المشروعة عبر الحدود. وتشمل هذه الإجراءات النشر المؤقت للقوات المسلحة الليبرية لتعزيز وكالات الأمن الوطنية العاملة في المنطقة. وأشار وزير الدفاع الليبري إلى إمكانية نشر عملية عسكرية مشتركة مع النظراء الإيفواريين لردع الهجمات عبر الحدود. وستُناقش هذه المسألة في الاجتماع الرباعي لقائدي القوات المسلحة للبلدين وقائدي قوتي البعثتين في وقت لاحق من هذا الشهر. ومن المقرر إجراء هذه المناقشات في إطار الدورة القادمة للجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين ليبريا وكوت ديفوار، على النحو الذي اقترحته الحكومة الليبرية.

وكان الاجتماع الثاني لمجلس الأعيان والشيوخ المشترك لليبريا وكوت ديفوار، الذي عقد في كانون الثاني/يناير، أيضا تطورا إيجابيا في الجهود الرامية إلى منع نشوب التراعات وحلها على المستوى المحلي بالوسائل السلمية. وخطة اتحاد نهر مانو لعقد اجتماعات فنية ووزارية في أبيدجان في نيسان/أبريل، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لمناقشة تعزيز التعاون في مجالات الأمن البحري وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب هي تطور آخر جدير بالترحيب. وفي الوقت نفسه، تم إحراز تقدم في العودة الطوعية للاجئين الإيفواريين من ليبريا. وفي أعقاب استئناف

العملية في كانون الأول/ديسمبر، عاد ١٠ ٦٥٤ من اللاجئين المتبقين وعددهم نحو ٣٧ ٠٠٠ شخص إلى كوت ديفوار حتى الآن. ونأمل في عودة ٢٠٠ لاجئ آخر غدا إلى بلدهم.

وسيكون الإنجاز المتوقع لعملية نقل المسؤوليات الأمنية في ٣٠ حزيران/يونيه من أبرز معالم الطريق بالنسبة لليبريا والمجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الأهلية في البلد وتوقيع اتفاق السلام في عام ٢٠٠٣. وسيمثل أيضا بداية مرحلة جديدة في عمل الأمم المتحدة في ليبريا. ولكن يجب ألا تغفل ليبريا والمجتمع الدولي عن المسار الذي لا يزال شاقا نحو إحلال السلام المستدام حقاً في ليبريا وفي المنطقة، وهو ما سيتطلب انخراط ودعم المجتمع الدولي في الأجل الطويل.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن على ما تقدمونه من دعم قوي إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملياتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو - نغوكا.

السيدة ملامبو - نغوكا (تكلمت بالإنكليزية): لقد قمت بزيارة ليبريا قبل ثلاثة أسابيع، وأشعر بالامتنان لأنغولا على دعوتي لمخاطبة المجلس بشأن هذا الموضوع اليوم بعد وقت قصير من زيارتي.

لقد وجدت أن البلد يعيش تجربة ديمقراطية قوية ونابضة ويشهد انخراطا صحيا لمختلف أصحاب المصلحة. وما زالت المرأة قادرة على الصمود في مواجهة التحديات المستمرة. وينبغي أن نشيد بقوة الديمقراطية في ليبريا منذ انتهاء النزاع. غير أنه من الأهمية الحيوية بمكان الآن أن نواصل الاستثمار في قدرة الشعب الليبري على الصمود والتعافي على نطاق أوسع. ولا بد أن تتدفق ثمار السلام بشكل أكبر وأعمق لتصل للنساء والفتيات.

لقد اكتسبت المرأة الليبرية شهرة عالمية في المساعدة على وضع حد للحرب الأهلية وإقناع المتمردين بالتخلي عن أسلحتهم وتوطيد السلام وكفالة عدم انتكاس البلد مرة أخرى إلى النزاع منذ انتهاء الحرب الأهلية قبل ١٣ عاماً. إن المرأة الليبرية اليوم معروفة أيضا بدورها الاستثنائي في وقف انتشار وباء الإيبولا وعكس مساره والقضاء عليه. وأنا أشير إلى المثال الملهم للمرأة الليبرية حينما أتحدث إلى نساء سورية أو كولومبيا أو جنوب السودان أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو جمهورية الكونغو الديمقراطية في رحلاتي إلى البلدان المتضررة من النزاعات. حقا، إن المرأة الليبرية مصدر للإلهام.

لكن المرأة الليبرية لم تبدأ بعد الاستفادة الكاملة من ثمار السلام. إن غياب الحرب لا يعني إحلال السلام الكامل. وعلينا أن نسأل أنفسنا: ما الذي يعنيه السلام بالنسبة للمرأة حينما لا تزال تعاني من مستويات يومية مرتفعة من العنف الجنسي والجنساني، في ظل قدرتها المحدودة جدا على الاحتكام إلى القضاء؟ وتكمل ٨ في المائة فقط من الفتيات التعليم الثانوي أو تعليم أعلى، وهناك تقارير عن معدلات مثيرة للقلق للاعتداء والاستغلال الجنسيين في المدارس من جانب المعلمين والإداريين مع الإفلات التام من العقاب. وحينما أتكلم مع المراهقات، فإنهن يطلبن مني المزيد من المعلمات؛ وقد كررت الرئيسة هذا النداء أيضا. فالممارسات التقليدية الضارة، من زواج الأطفال إلى تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية واختطاف الفتيات وإلحاقهن قسرا بجماعتي ساندي وبورو القبليتين السريتين، مدمرة لحياة المرأة وتعافي البلد. ومن دواعي السرور أن مشروع القانون المتعلق بالعنف المنزلي المعروض حاليا على البرلمان يشمل حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وإنهاء زواج الأطفال. ونحن نتطلع بحرص إلى الموافقة على مشروع القانون.

إن البلد الذي انتخب أول امرأة رئيسة في أفريقيا يأتي في المرتبة ١٤٩ على صعيد تمثيل المرأة في البرلمان، وهناك معدلات

أقل بكثير للقيادات النسائية في المقاطعات المحلية والبلدات والعشائر والمشيخات. إننا مرة أخرى نقدر الجهود المبذولة – والتي تتطلب دعم المجلس – لتأمين حصة قبل انتخابات الحكومة المحلية المقبلة بغية زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني يشكل إحدى أكثر الجرائم المبلغ عنها، لا سيما ضد القصر، ومع ذلك فإن الأغلبية الساحقة من الجناة يفرون من العدالة، بالرغم من العمل الشاق الذي يضطلع به بعض المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني.

ولا بد أن يترافق مع تخفيض قوام قواتنا ضخ استثمارات كبيرة في إرساء ودعم نظام عدالة جنائية يقوم بوظائفه ويخدم الشعب. وإضافة إلى ذلك، وكما يعرف الكثيرون منا، تضررت النساء بشكل غير متناسب من وباء الإيبولا. فقد كن عرضة بشكل أكبر للإصابة بسبب دورهن في توفير الرعاية والتمريض. إن المرأة فخورة بدورها ولديها رغبة قوية في تعزيز النظام الصحي. ففي بلد تشكل فيه المرأة غالبية التجار عبر الحدود وما يقرب من ٨٥ في المائة من التجار في الأسواق اليومية، عانت العديد من النساء فجأة من الفقر بسبب إغلاق الحدود والقيود المفروضة على السفر وإغلاق الأسواق. وقد أهابت بنا تلك النساء مساعدتهن على إعادة بناء تجارتهن، وهو أمر الا يتطلب الكثير. وكما أشار وزير الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، لقد كانت النساء بطلات قبل تفشي أزمة فيروس الإيبولا. والآن، عادت النساء إلى نقطة الصفر.

فالمكاسب التي تحققت في مكافحة الوفيات النفاسية ووفيات الرضع قد انتكست بسرعة بسبب تعطل الخدمات الأساسية. واستهدفت مهمتي في ليبريا أيضا النظر في دعمنا للجهود الرامية إلى توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وهي مبادرة نضطلع بها مع منظمة أوكسفام الدولية والحكومة. إن حكومتي ليبريا وسيراليون كليهما من شركائنا.

ويتداول المجلس اليوم أساساً بشأن استمرار خطط البعثة للانسحاب التدريجي ومستقبل وجود الأمم المتحدة في ليبريا. فلا يمكن أن يكون هناك فراغ عندما تغادر البعثة. وينبغي أن نُرِيَ الليبريين أن نهاية بعثة حفظ السلام لا تعني أن المجتمع الدولي يتخلى عنهم. ولا توجد طريقة أفضل لبيان ذلك من العزم على الاستثمار في من هنّ في أشد الحاجة إلينا، اللاتي كن الأكثر تضرراً من جراء الحرب والوباء، واللاتي هنّ أيضاً ذوات أهمية في تحقيق الأمن في فترة ما بعد النزاع في ليبريا. يؤثّر انعدام الأمن والإفلات من العقاب في الفتيات والنساء الأثر الأكبر. ومن المهم أن نفهم ذلك ونعمل من أجله بحيث لا يتخلّف أحد عن الركب.

وإن ما أطلبه من المجتمع الدولي يتمثل في زيادة نشره لدعم التعمير ومبادرات بناء السلام وسيادة القانون من أجل تحقيق العدالة وفوائد السلام للنساء والفتيات اللاتي اكتسبنها بمجهودهن. وقد أطلقنا خلال زيارتي برنامجاً مشتركاً مدته خمس سنوات يهدف إلى منع العنف الجنسي والجنساني الذي يشمل كل جهة حكومية فاعلة وعدداً من كيانات الأمم المتحدة الرئيسية في مثال رائع على التنسيق والمشاورات المستفيضة مع المجتمع. والخطة، التي ينبغي أن أقول إنها واحدة من أفضل ما رأيت في أي مكان، تحتاج إلى دعمنا للنجاح ولا سيما في جانب إنفاذ القوانين.

وكانت حكومة ليبريا، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة القطري، تحتل م الصدارة في تنفيذ خطة الأمين العام المؤلفة من سبع نقاط بشأن حفظ السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية. ويجب أن تظلّ الاستثمارات المقبلة في تعمير ليبريا متقيدة بالالتزام بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من جميع صناديق بناء السلام من أجل المساواة بين الجنسين. وبالمثل، يتعين علينا أن نضمن إدراج المرأة ومساهمتها ومشاركتها في فوائد جميع الاستثمارات في المياه والصرف

الصحي والنظافة الصحية والبنية التحتية التي تم تخطيطها في إطار الانتعاش من فيروس إيبولا. ونحن على استعداد لدعم التدريب الذي سيمكنهنّ من أن يصبحن شريكات قادرات على ضمان أن تُقدَّم هذه الخدمات. وينبغي أن نتعلم من الممارسات الجيدة في مجال مكافحة إيبولا التي قادها النساء أو التي استهدفتهن حتى يمكننا تطبيقها على الأوبئة الأخرى التي تؤثر بصورة خاصة على النساء والفتيات، مثل فيروس زيكا.

ولقد دعمنا الجهود المبذولة وقدمنا المنح الاقتصادية للتجار عبر الحدود الذين عانوا أشد المعاناة، ودعمنا الأطفال المتيتمين والضحايا الموصومين وتأكدنا من أن احتياجات المرأة تتجسّد في الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة. إن الشبكة النسائية من أكواخ السلام في البلد، وهي الآلية المحلية لبناء السلام التي جرى استنساخها في بلدان عدة في المنطقة، يجب أن تستمر في الحصول على دعمنا للاحتياجات التي لا تزال قائمة ومن أجل ضمان أن تصبح مدمجة تماماً في نظام الحكم المحلي. وتحتاج البلد إلى آلاف المعلمات والقابلات لبرنامج تمكين اقتصادي طموح في دعم للمرأة الريفية ومساعدتها على إعادة إطلاق النشاط التجاري. وتحتاج المرأة الليبرية إلى منظمات العدالة والجهات الفاعلة الأمنية القوية لضمان احترام قوانين البلد.

وحتى مع استمرار الخفض التدريجي للبعثة، فلا بد لي من أن أطلب إليها أن تنظر في مساهمتها في المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصراً أساسيا من عناصر تراثها. ويسرني أن أبلغ بأن الفريق القطري والبعثة في ليبريا ما برحا يخططان لتسليم منظّم للمهام ذات الصلة بالجنسانية وقد تشاورتْ وأدمجتْ جهودَها بالكامل مع فريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات المعنية الأخرى في البلد. وما فتئت البعثة تؤدي دوراً هاماً في تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام وتوطيد السلام، ودعم مختلف المؤسسات الحكومية في تنفيذ التزاماتها بالمساواة بين الجنسين، والدعوة لتحقيق إصلاحات قانونية مهمة، بل وبناء قدرات المنظمات النسائية من خلال المشاريع السريعة الأثر.

وتتهيأ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبقية أسرة الأمم المتحدة للمهمة الصعبة المتمثلة في انتقال إرث تلك المهام إليها والاستمرار في المضي به إلى الأمام. ونحن بحاجة إلى دعم البعثة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي عموماً في الأشهر القليلة المقبلة الحاسمة، ولا سيما في أربعة مجالات محددة. أولاً، كما ذُكر من قبل، إنفاذ مشاريع القوانين المعلّقة بشأن العنف العائلي والحقوق في الأراضي، والصحة الإنجابية، والحوكمة اللامركزية، التي لها أهمية بالنسبة للمرأة والمساواة بين الجنسين. والثاني هو مشاركة المرأة في تحقيق اللامركزية في الصحة والتعليم والزراعة والمياه وخدمات الصرف الصحي. والثالث هو نظام عدالة جنائية قوي وموثوق يمكنه، بل يجب عليه، حماية المجتمعات المحلية والنساء. وأخيراً أهمية اتخاذ خطوات طموحة لتحسين انخفاض تمثيل المرأة في السياسة على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك من خلال تنفيذ نظام الحصص والتدابير الخاصة المؤقتة.

وهذه قائمة قصيرة ومتواضعة لبلد كافحت نساؤه بشدّة لإلحاق الهزيمة بالمتمردين وبفيروس الإيبولا. ويجب أن نتأكد من هزيمة عدم المساواة بين الجنسين وأن أصوات النساء السياسية مسموعة. ويتوقّف مستقبل ليبريا، إلى حدّ كبير جداً، على نسائها وقدرتهن على الصمود. وهذا شيء لا يمكن للمجتمع الدولي أن يشيح بوجهه عنه، بل يجب عليه في الواقع أن يتبنّاه بما أوتي من قوة، عندها سنغادر بعد أن أنجزت مهمتنا بالكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لأقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن هذا الصباح بالنيابة عن لجنة بناء السلام. وسوف أركز في

ملاحظاتي على نقل المسؤوليات الأمنية الجارية وأولويات اللجنة من أجل تعاونها مع ليبريا في السنوات القليلة المقبلة.

وهناك العديد من الدروس المستفادة من المراحل الانتقالية السابقة. ولدينا الآن فرصة كبيرة للتخطيط لانتقال سلس سيضع ليبريا على طريق متين نحو مزيد من توطيد السلام. ولا يمكن أن يكون هناك عذر لنهج التجزؤ المتبع من جانب منظومة الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي. كما تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لتجنب الهاوية المالية التي كانت في بعض الأحيان سمة التخفيض التدريجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الماضي. ومن الضروري استمرار الاهتمام الدولي، المالي والسياسي على حدّ سواء. وتتطلع لجنة بناء السلام إلى الاضطلاع بدورها.

وأود الآن أن أنتقل إلى بيان الالتزام المتبادل للجنة بناء السلام مع حكومة ليبريا. في ضوء العديد من المراحل الانتقالية الجارية، اضطلعت تشكيلتنا باستعراض مشاركتنا لكفالة أن تكون متسقة مع جهود الحكومة الحالية وتضيف قيمة حقيقية لها. وقد زارت منروفيا في نهاية كانون الثاني/يناير بعثةٌ على المستوى التقني، ضمت ممثلين من إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية، ورئيس تشكيلة ليبريا. واجتمعتْ مع طائفة واسعة من المحاورين الحكوميين والمجتمع المدني، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع المانحين من أجل مناقشات بناءة بشأن احتياجات بناء السلام في ليبريا والدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في المستقبل. وقد نقلت بعثتنا رؤية واضحة ومشتركة على نطاق واسع لجهود بناء السلام المطلوبة ووجهات نظر واضحة بشأن الكيفية والموضع اللذين يمكن للجنة أن تضطلع فيهما بدور هام.

وفي نفس الوقت، أشارت البعثة إلى بعض الشواغل. تفرض صعوبة الوضع المالي عبئاً على قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج الرئيسية لبناء السلام التي حددتها كأولويات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحاورين على أرض الواقع أبلغوا عن وجود مخاوف لدى عموم الناس بشأن الخفض التدريجي لوجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. إن التواصل الواضح مع الجمهور والإدارة السليمة للمفاهيم سيكونان مهمين في هذا الصدد، وكذلك التأكيد لهم على استمرار التزام المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، بشعب ليبريا.

وبناء على مشاورات واسعة النطاق، أكدت لجنة بناء السلام أن المجالات ذات الأولوية لمشاركتنا لا تزال صالحة للعمل. وسوف أتكلم عنها بإيجاز، بدءاً بإصلاح قطاع الأمن.

أولاً، في ضوء خفض قوام البعثة وفقاً للقرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، ستعمل لجنة بناء السلام على دعم جهود الحكومة الليبرية الرامية إلى تعزيز الكفاءة التنفيذية للوكالات الأمنية في البلد عن طريق مساعدة الحكومة على معالجة التحديات الهيكلية وتوفير العدالة والأمن للمواطنين الليبيريين. وسيكون من الحيوي كفالة إنجاز الأنشطة ذات الأولوية في خطة حكومة ليبريا من أجل المرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في وقتها المحدد.

ثانيا، في ما يتعلق بسيادة القانون، وبغية تعزيز فعالية المؤسسات القانونية ونزاهتها، وزيادة إمكانية الوصول العادل إلى العدالة، وتوطيد سيادة القانون، سوف تدعم لجنة بناء السلام جهود الحكومة لمعالجة نقاط الضعف المنهجية في نظام العدالة الجنائية وضعف الإجراءات الإدارية، وكفالة مخصصات كافية في الميزانية لتعزيز المؤسسات المركزية المتعلقة بالأمن وسيادة القانون. وسوف تساعد اللجنة أيضا على النهوض بعملية الإصلاح الدستوري في الوقت المناسب، وكفالة التربية الوطنية، ومشاركة المجتمع المدني بشكل قوي.

ثالثا، في ما يتعلق بالمصالحة، وكما أوضحت الحكومة، إن المصالحة في ليبريا عملية متعددة الأبعاد للتغلب على الانقسامات الاجتماعية والسياسية والدينية، وبلسمة الجراح

البدنية والنفسية الناجمة عن الحرب الأهلية، ومواجهة الأخطاء التاريخية والهيكلية ومعالجتها، لا سيما الأسباب الجذرية للصراع. وسوف تعزز لجنة بناء السلام جهودها الرامية إلى التعجيل في عملية المصالحة، بالتشاور الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية في ليبريا.

رابعا، في ما يتعلق بالانتخابات، سوف تركز لجنة بناء السلام عملها على الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٧، التي تمثل فرصة هامة لمواصلة توطيد الديمقراطية. وسوف ندعم جهود الحكومة ولجنة الانتخابات الوطنية للتأكد من إجراء الانتخابات بنجاح، وكذلك الإسهام في تحسين الحكم، وتحقيق المصالحة والاستقرار. وسيتوقف ذلك على الجهود الرامية إلى تمكين التوعية لأكثر ما يمكن من الناس ومشاركتهم، فضلا عن نشر التدابير الوقائية التي تتراوح بين الآليات الرسمية لحل المنازعات الانتخابية، وقنوات الحوار العادية بين قوات الأمن والشعب.

أخيرا وليس آخرا، إن لجنة بناء السلام مسؤولة عن تسليط الضوء على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لبناء السلام المستدام. وبينما لا تزال ليبريا تتعافى من الآثار الاقتصادية لمرض فيروس إيبولا، ومن الآثار الحادة لانخفاض أسعار السلع الأساسية المتعلقة بالمواد الخام، هناك حاجة إلى إعادة تنشيط الاقتصاد من خلال تعزيز القطاع الخاص، وتهيئة فرص العمل، وبناء القدرات، بغية توليد الإيرادات المحلية. وسوف نعمل على تعزيز مشاركتنا مع المؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد. وعملية تطبيق اللامركزية، التي تمثل مسألة متداخلة في عملنا، ستكون هامة ليس لتعزيز وجود الدولة والسلطة خارج مونروفيا فحسب، ولكن أيضا للتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وإنني أتطلع إلى تسليط الضوء على مثل هذه المسائل خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

ونحن نسعى من خلال بياننا عن الالتزامات المشتركة إلى تطابق أعمال اللجنة مع الالتزامات القائمة، بدلا من ازدواجية الجهود عن طريق اعتماد التزامات جديدة. وسوف نعمل للفت الانتباه إلى الالتزامات المتعهد بها ضمن الأطر الاستراتيجية وحشد الدعم الدولي لها، من قبيل التزام النهوض بليبريا، وجدول أعمال التحول، وخريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني، وبالقدر نفسه من الأهمية عملية مراجعة الدستور، ومشروع القانون المتصل بالحقوق في الأرض وإدارتها، والحكم المحلي، واللامركزية، وإصلاح الخدمة المدنية. وهذه الأجزاء الهامة من القوانين تتعلق بجوهر السلام وبناء الدولة، ولديها القدرة على تحوّل علاقات الدولة والمجتمع في ليبريا، شريطة المضي قدما بها.

وتلتزم اللجنة بالدعوة السياسية وما يرافقها، وبالدعوة إلى توليد الموارد اللازمة، وتعزيز الإجراءات المنسقة في ما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وسوف تواصل اللجنة العمل على توطيد نهج استراتيجي ومتماسك لبناء السلام وتكامله، وأن تكون بمثابة منتدى للحوار بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وسوف يعمل التشكيل بصورة خاصة على لفت واستدامة الانتباه والدعم الدوليين للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٧، والاستمرار في تسليط الضوء على مسائل بناء السلام خلال الفترة الانتقالية الأمنية الجارية.

وقبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي أن أتقدم إلى هذه الهيئة ببضع توصيات. ففي ضوء التقليص المقبل لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، نحن نشجع منظومة الأمم المتحدة بأقصى ما يمكن على الانخراط في التخطيط الاستراتيجي المشترك لعملية انتقالية تُدار جيدا، وتلبية احتياجات بناء السلام لأجل بعيد أثناء العملية الانتقالية وبعدها. بالإضافة إلى ذلك، نشدد على ضرورة مراعاة الأبعاد الإقليمية لبناء السلام، وأهمية العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، والبناء على المبادرات الإقليمية الناجحة.

وأود أن أتناول قضية إشراك النساء والشباب في جميع جهود بناء السلام فيما نمضي قدما، وتفعيل القرار ٢٢٥٠

(٢٠١٥). ولقد أدلت المديرة التنفيذية ملامبو - نغوكا بمداخلة مؤثرة جدا، وقوية ومقنعة جدا تتعلق بانخراط النساء في عملنا. وأعتقد أيضا أننا بحاجة إلى إشراك الجزء الكبير من السكان الشباب، لأنهم يشكلون أحد أعظم الأصول للعمل في ليبريا على توطيد السلام والمضي قدما بثقة.

وفي الختام، لا تزال لجنة بناء السلام عازمة على النهوض بجدول أعمال بناء السلام في ليبريا كما أوجزته الحكومة، وهي تشعر بالتشجيع إزاء الالتزام المتجدد الذي أظهرته جميع الأطراف الفاعلة، من خلال عملية مراجعة استراتيجيتنا للمشاركة. ونحن نتطلع إلى دعم الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لكفالة إدارة تقليص البعثة بشكل جيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد باتن (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أشارك في جلسة للمجلس عن أعمال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأود أن أعرب عن عميق امتنان ليبريا، حكومة وشعبا، للمجلس على دعمه المستمر لتحقيق السلام والاستقرار في ليبريا. وفي السياق نفسه، أود أن أثني على السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، وعلى كامل أسرة بعثة الأمم المتحدة للإسهامات العديدة التي يقدمانها لتحقيق السلام والاستقرار في ليبريا. وأود أن أشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام على بيانه، الذي وفّر المزيد من الأفكار لعمل البعثة.

وبالمثل، أود أن أشكر رئيس تشكيل ليبريا التابع للجنة بناء السلام، السفير أولوف سكوغ، على بيانه. إن أعمال اللجنة هامة بالنسبة إلى استدامة السلام في ليبريا. وبيانه يبني على الجهود التعاونية لجميع أصحاب المصلحة بشأن البيان الجديد للالتزامات المتبادلة. ونحن نؤيد التوصيات الواردة في بيانه.

وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على بيانها. إننا نقدّر الاهتمام والدعم المستمرين اللذين ما زالت نساء ليبريا تتلقاهما من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

بعد ثلاثة عشر عاما من انتهاء الحرب الأهلية، تم إحراز تقدم كبير في ليبريا في مجالي السلام والأمن، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ومع ترسيخ الاستقرار، يتحول التركيز الآن إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الإدارية. والتقرير المرحلي الحادي والثلاثون للأمين العام (S/2016/169) يوفر سردا دقيقا إلى حد ما عن الحالة في ليبريا، وعن مستوى استعداد مؤسسات الأمن الليبرية لتتولى المسؤوليات الأمنية الكاملة في البلد من البعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. واعتبارا من ١٥ آذار/مارس، تتولى حكومة ليبريا المسؤولية الكاملة عن ستة مجالات من مجالات البعثة الثمانية. لذلك، نشكر الممثل الخاص للأمين العام على دعم البعثة، وتعزيز تنفيذ الخطة الانتقالية للحكومة.

وأود التأكيد على أن بعثة الأمم المتحدة ما فتئت شريكا هاما يمكن الاعتماد عليه، وهي منبر للحوار والمساعدة المستمرين بينما نعمل على تنفيذ المرحلة الانتقالية. وقد تم إحراز تقدم مطرد في مجالي التدريب وبناء القدرات للشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، والمؤسسات الأمنية الأخرى، وبدأ إرسال ضباط إلى مختلف المقاطعات. واعتبارا من كانون الثاني/يناير، يتم نشر المزيد من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية، بما في ذلك وحدات الاستجابة في حالات الطوارئ ووحدات الدعم، في ثماني مقاطعات حدودية بغية التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام، بما في ذلك التهديدات العابرة للحدود. ويجري توفير المزيد من الدعم اللوجستي، بما في ذلك المركبات، ومعدات الاتصال، والبزّات العسكرية.

وليس المهم فحسب تعزيز القدرة العددية لجهازي الشرطة والهجرة على حد سواء، ولكنه يتم أيضا التركيز المتجدد على

نوعية التدريب التي تتوفر للأفراد. ومقدرة الشرطة الوطنية على التخطيط والتدريب أمر ضروري لتعزيز قدرات الشرطة. وقد اكتسبت حماية حقوق الإنسان والمدنيين، التي تظل هامة لعمل المؤسسات الأمنية، زخما إضافيا من جانب المخططين، وبات التدريب متوفرا للمؤسسات ذات الصلة في هذا المجال. وثمة جوانب أخرى من التدريب الذي توفره المؤسسات تركز على القيادة والإدارة، ومراقبة الحدود، والاتجار بالبشر، وقانون الهجرة وما إلى ذلك. وتشعر الحكومة الليبرية بالتفاؤل حيال أن جميع أنشطة البعثة التي لم تتولاها المؤسسات الأمنية ذات الصلة سوف تنتقل إليها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه.

إننا نقر بأن الفساد لا يزال يشكل تحديا وتهديدا للحوكمة. ومع ذلك، فإن حكومة ليبريا لا تدخر جهدا للقضاء عليه، من خلال دعم الهيئة الليبرية لمكافحة الفساد، ووزارة العدل. ومنذ البيان السابق الذي ألقيناه في المجلس (أنظر S/PV.7519)، وُجهت لعدد من مسؤولي الحكومة، بمن في ذلك المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للموانئ، ووزير التجارة الأسبق، والمدير التنفيذي السابق للشركة الليبرية لتكرير البترول، اتهامات تتعلق بالفساد. وحل الرئيس خلال الأسبوع الماضي، مجلس إدارة الفرع الليبري للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، على خلفية إنفاق أموال جرى التبرع بها من أجل التصدي لمرض الإيبولا. وفي قضية التخريب الاقتصادي الناجم عن تصاريح الاستخدام الخاص، تم الحصول على أحكام إدانة للمدير التنفيذي السابق لهيئة تنمية الغابات، موسس وغبه، وغيره من كبار المديرين، الذين أدينوا وحكم عليهم بالسجن لمدة ١٠ سنوات، ورد مبلغ ٦ ملايين دولار تقريبا. كما جرت إدانة المراقب المالي السابق للهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات بجريمة التخريب الاقتصادي والسرقة للممتلكات، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات ورد مبلغ ٠٠٠ ١٧٩ دولار، و ٠٠٠ ٩٥٨ دولار ليبري.

وهناك أيضا قضية تتعلق بمجلس الإدارة السابق لإدارة الشركة الوطنية للنفط في ليبيريا، وبعض كبار الضباط. وتُنظر حاليا في قصر العدالة، قضية فساد تتعلق بالسيدة ماتيلدا باركر، المديرة التنفيذية للهيئة الوطنية للموانئ، والمستبعدة مؤقتا من منصبها، إلى جانب المراقبة المالية السابقة كريستينا بالاي.

ولا يزال برنامج ليبريا التحولي ماضيا أيضا في مساره. وتشكل هذه الرؤية، جزءا لا يتجزأ من عزم الحكومة على إدخال تغييرات واسعة في مجالات الحوكمة وسيادة القانون والتعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية. وبعد تقديم عملية المراجعة الدستورية تقريرها إلى الرئيس، فإن التوصيات التي قدمتها بعد انتهائها من أعمالها، معروضة الآن على الهيئة التشريعية الوطنية. وقد قُدم عدد من مشاريع القوانين لتلك الهيئة، وهي قيد نظرها، بما في ذلك عمل الحكومة المحلية، وقانون حقوق ملكية الأراضي، وقانون الشرطة وقانون الهجرة، فضلا عن العديد من مشاريع القوانين الأخرى التي من المقرر أن تصبح قوانين، بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بالمرأة. وفي حين حصل بعض التأخير في اتخاذ السلطة التشريعية إجراء بشأن تلك القوانين، إلا أن حكومة ليبريا واثقة من التصديق عليها لتصبح قوانين.

لقد مرت بضعة أشهر على إعلان ليبريا بلدا خاليا من وباء الإيبولا. وهو بلد آمن الآن نتيجة الجهود العالمية التي بذلت للتخلص من هذه الآفة، وكان يمكن أن يذهب آلاف الليبريين ضحية لذلك الوباء. وحتى لو تم التغلب على فيروس الإيبولا، فإن النتائج المباشرة لهذا المرض، التي تفاقمت بسبب التدهور الاقتصادي العالمي، وانخفاض أسعار سلع التصدير الرئيسية في البلد المتمثلة في المطاط والحديد الخام، دمرت الاقتصاد، وأدت إلى انخفاض يبلغ أكثر من ٧٠ مليون دولار، في الإيرادات المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، وإلى تخفيض في الميزانية على جميع مستويات الحكومة. وجعل ذلك من الصعب على الحكومة تنفيذ برنامجها التحولي، كما هو مخطط له.

وعندما طلب مجلس الأمن أن تتولى ليبريا المسؤولية الأمنية الكاملة بحلول شهر حزيران/ يونيه ٢٠١٦، لم تتوقع أن تتحمل العبء المالي لهذا التحول لوحدها. ومنذ اعتماد المجلس للخطة، لم تسهم سوى السويد والاتحاد الأوروبي مباشرة فيها، رغم النداء الذي وجهه المجلس للحصول على الدعم. وبالتالي، ترغب ليبريا في دعوة المجتمع الدولي، والأطراف المانحة والشركاء الدوليين لتقديم دعمهم لهذه القضية الهامة.

أود أن أنتقل الآن إلى الرسالة التي كتبتها الرئيسة إلين جونسون سيرليف ونظيرها رئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، إلى مجلس الأمن. وقد عبر العديد من الليبريين عن مخاوفهم، على أمن البلد، ونحن نقترب من انتخابات عام ٢٠١٧. وتستند تلك المخاوف، التي تساور أطرافا كثيرة، إلى الاعتقاد بأن رحيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، من شأنه أن يؤدي إلى فراغ أمني. وقد تعززت تلك النظرة السلبية جراء الهجوم الإرهابي الأخير الذي حدث في كوت ديفوار، والأنباء المتعلقة بنقل مقر قوة الأمم المتحدة للتدخل السريع المرابطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من أبيدجان إلى مالي، والانتخابات الرئاسية المقرر عقدها خلال عام ٢٠١٧.

وبينما ترى الحكومة بأنه يجري إعداد مؤسسات الأمن التابعة للدولة للقيام بمهامها، خلال هذه الفترة الحاسمة، من المهم التصدي لتلك النظرة السلبية. وتقترح حكومة ليبريا أن ينظر المجلس في الحفاظ على قوة ردع في ليبريا، ليس القوات على الأرض للمشاركة في القتال، بل قوة كافية لتوفير الدعم النفسي والتحضير لانتخابات ٢٠١٧. ويمكن أن تكون تلك القوة، قوة دون إقليمية. إن وجود قوة تابعة للأمم المتحدة في الميدان إلى جانب الشرطة المجتمعية، يساعد على تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام، وإجراء انتخابات عامة وتسليم السلطة بشكل سلس إلى حكومة منتخبة. ولذلك، من المرغوب فيه، في ضوء البيئة السائدة، أن يفكر أعضاء مجلس الأمن بعض الشيء في القضايا التي أثيرت في الرسالة التي وجهتها الرئيسة.

في الختام، من المهم التأكيد على أن الهجوم الإرهابي الذي وقع في كوت ديفوار في مطلع الأسبوع، قد أدى إلى القلق بشأن ليبريا. ونظرا لهشاشة مؤسساتنا الأمنية، فإننا ندعو المجتمع الدولي لقيادة جهود التنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن كيفية ضمان عدم حصول الإرهابيين على موطئ قدم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. .

أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا حول هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠|٥٥ .